



قواعد جديدة لشركات التأمين والصناديق في قطر

مضيفاً «الدنيا عدد كبير من الطلبات الجديدة ونحن بالتاكيد سنضع قواعد جديدة في مجال التأمين في النصف الثاني من هذا العام أو أوائل العام المقبل».

وقال ثوربي إن خطة الحكومة لتأسيس هيئة رقابية موحدة للقطاع المالي والصرفي القطري والتي كخلف النقاب عنها لأول مرة في عام 2007 تم تأجيلها بسبب الأزمة المالية.

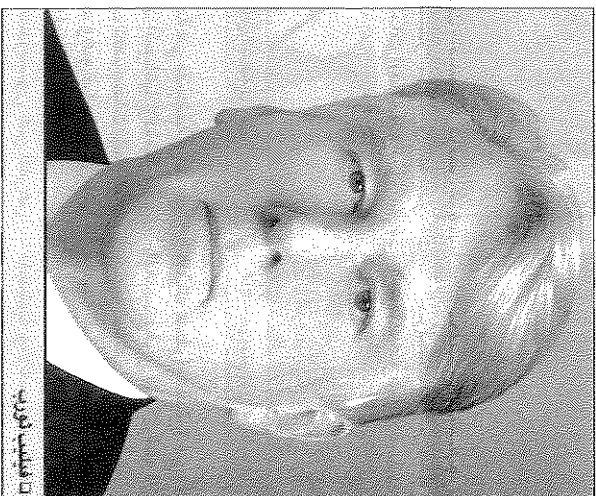
وستضم الهيئة الجديدة هيئة قطر للأسواق المال التي تنظم بورصة الدوحة مع البنك المركزي القطري.

وأضاف ثوربي «من الواضح أنه تم توجيه الكثير من طاقة الحكومة لضمان قوة الاقتصاد».

وقالت قطر العام الماضي أنها ستعرض بيع ما قيمته 15 مليار ريال (4.12 مليار دولار) من استثمارات البنوك في العقارات وهو ما يزيد عن ثلاثة أمثال حجم خطة دعم لمساعدة البنوك على تحمل التراجع في أسواق الأسهم وأسواق العقارات.

ومثل بقية دول الخليج اتخذت قطر العديد من الإجراءات لمساعدة القطاع المصرفي على تحمل الأزمة الاقتصادية واستعادة ثقة المستثمرين.

وبالإضافة إلى خطة دعم سوق العقارات انضمت قطر ما قيمته 6.5 مليار ريال من محافظ استثمارات البنوك في وقت سابق هذا العام وقال صندوق الاستثمار السيادي في أواخر العام الماضي إنه سيشتري حصصاً تتراوح بين 10 و20% في البنوك المحلية.



تارقيب ثوربي

اصدرتها

وقال ثوربي «إن يطمئن أن تشهد شركة أو ائتمان تحزن ما انتمتجها وترحلان لكننا لا نرى مشكلة كبيرة في ذلك»

الدوحة - REUTERS

قال رئيس مجلس الإدارة ورئيس الهيئة التنظيمية لمركز قطر للمال فيليب ثورب إن الهيئة تطور قواعد جديدة اعتباراً من هذا العام مع توازن إعداد شركات التأمين وصناديق الاستثمار وإدارة الأموال التي تريد إقامة مقر لها في المنطقة المالية.

وتعتزم الهيئة طرح قواعد جديدة تحكم قطاع التأمين بحلول النصف الثاني من العام الحالي وتدرس قواعد لصناديق الاستثمار رغم تراجع الطلب خلال الأزمة المالية. وأبلغ ثورب رويترز في حديث يوم الأحد الماضي «هناك عدد كبير من الشركات الجديدة المقرر تأسيسها ومجالات النمو الكبير تشمل التأمين وإدارة الأصول».

وهناك أكثر من 100 شركة مبرجة الآن في سوق الدوحة للاوراق المالية التي تتنافس مناطق مالية مثل دبي والبحرين على جذب الشركات الإقليمية والعالمية في الوقت الذي تسعى فيه اقتصارات المنطقة للتوسع بعيداً عن الاعتماد على إيرادات النفط والغاز.

وتمثل قطاعات النفط والغاز نحو 66% من إيرادات الدولة ونحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي في قطر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم.

لكن الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط خفضت عدد الطلبات التي تلقتها الهيئة والراخيص الجديدة التي